اثر إدارة مخاطر الإئتمان على العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية

دراسة قياسية للفترة (2002-2021)

The impact of credit risk management on return on equity in Algerian banks

Standard study for the period (2002-2021)

بن سدات سليمة[1]♦، يماني ليلى[2]

[1] مخبر تطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون (تيارت)، salima.benssadat@univ-tiaret.dz

[2] مخبر تطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون (تيارت)، yamani14@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2023/03/15 تاريخ القبول: 2023/06/25 تاريخ النشر: 2023/07/20

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى بيان اثر ادارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية للفترة (2002- 2021)، وذلك باستخدام نسبة القروض المتعثرة ونسبة مخصصات خسارة القرض كأحد مؤشرات ادارة مخاطر الائتمان باعتبارها متغيرات مفسرة، ومعدل العائد على حقوق الملكية باعتباره متغير تابع، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، واظهرت نتائج تقدير النموذج وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، اما بالنسبة لمعلمات معادلة الانحدار المقدرة في الاجل الطويل اشارت ان لنسبة القروض المتعثرة اثر سلبي غير معنوي على معدل العائد على حقوق الملكية في بنوك الجزائرية، كما اظهرت النتائج وجود علاقة طردية معنوية لنسبة مخصصات القروض المتعثرة على العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة، وبينت نتائج تقدير النموذج في الاجل القصير ان تصحيح اخطاء الاجل القصير والعودة للوضع التوازني في الاجل الطويل يتطلب اقل من سنة واحدة.

الكلمات المفتاحية: مخاطر، ائتمان، تعثر، عائد، حقوق الملكية.

Abstract:

This study aims to demonstrate the impact of credit risk management on the return on equity in Algerian banks for the period (2002-2021), By using the non-performing loan ratio and the loan loss provisions ratio as one of the credit risk management indicators as explanatory variables, and the rate of return on equity as a dependent variable, This objective was based on the autoregressive distributed lag time (ARDL) model, The results of the model estimation showed that there is a long-term equilibrium relationship between the variables of the study, As for the parameters of the regression equation estimated in the long term, it indicated that the non-performing loan ratio had a negative, non-significant effect on the rate of return on equity in Algerian banks, The results also showed that there was a significant

♦ المؤلف المرسل .

positive relationship for the percentage of non-performing loan provisions on the return on equity during the study period, and the results of the model estimate in the short term showed that correcting short term errors and returning to the equilibrium situation in the long term requires less than one year .

Keywords: risks, Credit, default, Returning, Property rights.

مقدمة:

إن كل نشاط اقتصادي تقوم به المؤسسات الاقتصادية والقطاعات المختلفة داخل الدولة بحاجة إلى عملية تمويل والتي تتمثل أساسا في عملية الإقراض التي تعتبر من أهم عمليات البنوك التجارية، بحيث يعد الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر جاذبية لأي بنك تجاري، فمن خلاله يستطيع ضمان الاستمرارية والنمو كونه المورد الأساس الذي يعتمد عليه للحصول على إيراداته، و تظهر أهمية الائتمان المصرفي في البنوك التجارية جليا من خلال علاقته الوطيدة بالأهداف الرئيسية للبنك، السيولة، الربحية والأمان هذا من جهة، ومن جهة اخرى يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة لما يحمله من مخاطر قد تؤدي إلى تآكل ربحية البنك وبدء ازمته وتعثره، وبدون الائتمان يفقد البنك دوره كوسيط مالي في الاقتصاد إذا لم يحد من مخاطره بالطريقة وفي التوقيت المناسبين، وهذا ما يستدعى من ادارات البنوك العمل على ادارة المخاطر بشكل عام، وادارة مخاطر الائتمان بشكل خاص.

ان الحديث عن تحقيق عوائد مالية مقبولة للبنك تندرج ضمن سياستها التي انتهجها، لابد ان يقابله تحكم مقبول لمختلف المخاطر التي تواجه عمله، وباعتبار ان الوظيفة الائتمانية من اكثر الانشطة ربحية بالنسبة للبنك فان ادراة مخاطر الائتمان تعد عاملا اساسيا وحاسما واستباقي للحد من الخسائر وكسب مستوى مقبول من العوائد.

في ضوء ما سبق تسعى هذه الدراسة للاجابة على الاشكالية التالية:

هل يوجد اثر لادارة مخاطر الإئتمان على العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية؟

وقصد تسهيل الاجابة على الاشكالية السابقة نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نعتمدها كأرضية في هذا البحث:

- هل يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة القروض المتعثرة (المستحقات المصنفة) كأحد مؤشرات ادارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في المصارف الجزائرية ؟
- هل يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة مؤونات القروض المتعثرة كأحد مؤشرات ادارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في المصارف الجزائرية ؟

وبناءا على مشكلة الدراسة والاسئلة ذات الصلة بها، فقد صيغت فرضيات الدراسة كالتالي:

الفرضية الرئيسة H0: لا يوجد اثر ذو دلالة اخصائية لادارة مخاطر الإئتمان على العائد على حقوق الملكية للنظام المصرفي الجزائري.

وتم اشتقاق الفروض الفرعية التالية:

– الفرضية الفرعية الاولى $H0_1$: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة القروض المتعثرة كأحد مؤشرات ادارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في المصارف الجزائرية.

– الفرضية الفرعية الثانية $H0_2$: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة مؤونات القروض المتعثرة كأحد مؤشرات ادارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في المصارف الجزائرية.

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي لمعرفة مدى تأثير ادارة مخاطر الائتمان في البنوك الجزائرية على العائد على حقوق الملكية، وذلك باستخدام متغيرات مستقلة وهي نسبة القروض المتعثرة ونسبة مؤونات القروض المتعثرة او مخصصات خسارة القرض، دون اغفال مجموعة من الاهداف الفرعية المتمثلة في:

- التعريف بالائتمان المصرفي وبيان اساسياته.
- التعرف على المخاطر الائتمانية واجراءات الحد منها.
- التعرف على مؤشرات ادارة مخاطر الائتمان.
- ابراز مفهوم العائد على حقوق الملكية.

تكتسب هذه الدراسة اهميتها كونها تتناول احد القضايا المهمة التى تواجه البنوك نظرا لارتباطه بالاداء المالي والوظيفة المالية، وقد يسهم هذا البحث من الناحية العلمية في سد الثغرة الناتجة عن ندرة الدراسات حول قياس اثر ادارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية وفتح افاق جديدة للباحثين والمهتمين في مجال البحث العلمي، والمتوقع من الناحية العملية ان تسهم نتائج هذا البحث بشكل ايجابي في مساعدة ادارات المصارف الجزائرية في معرفة اثر ادراة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية، مما يؤدي الى تبني لسياسات ائتمانية محددة تضمن لها جودة في القروض والتسهيلات الممنوحة ومحافظة على مستوى جيد من معدل العائد على حقوق الملكية وهذا يضمن لحملة الاسهم الحاليين والمرتقبين ان المصارف تدير مخاطرها الائتمانية بشكل جيد يحافظ على اموالهم.

لدراسة المشكلة البحثية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال بيان مختلف المفاهيم النظرية ذات صلة بمتغيرات الدراسة بالاعتماد على مجموعة من المراجع العلمية المتعلقة بالموضوع، اما في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة فقد تم استخدام المنهج الاستنباطي واعداد النموذج لاختباره بالاعتماد على الدراسات السابقة التى لها علاقة بالموضوع، وبهدف اختبار الفرضيات الموضوعة وتحليل نتائجها تم الاعتماد على الاسلوب الاحصائي الكمي القياسي وذلك لبيان اثر ادارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية، من خلال دراسة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي E-views.

لتحقيق اهداف الدراسة فقد استفادت الباحثتان من الدراسات السابقة في بناء انموذج خاص بالدراسة الموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) انموذج الدراسة

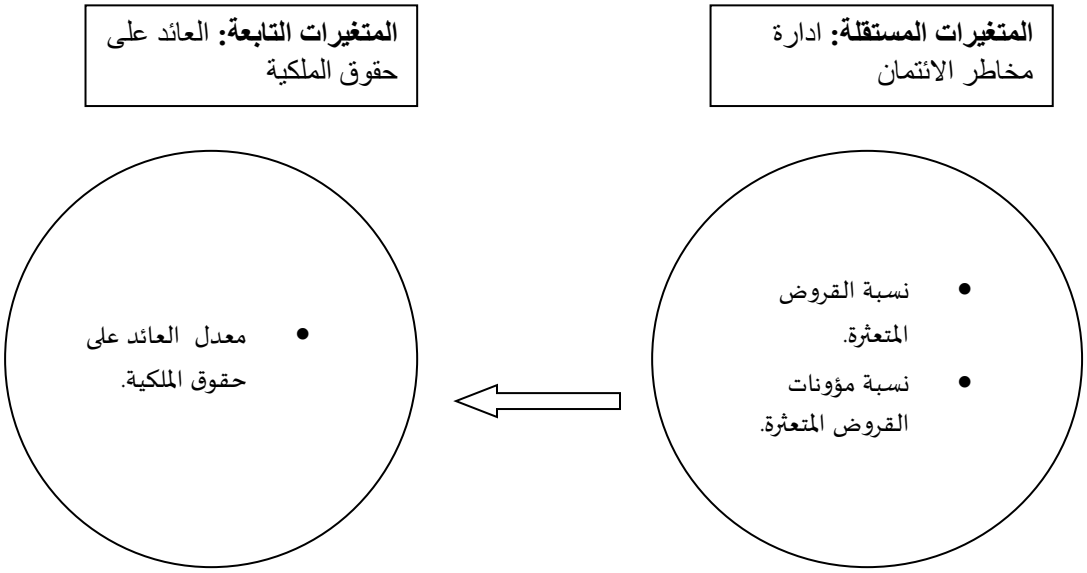

ولقد تمثلت حدود الدراسة في

الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على متغير ادارة مخاطر الائتمان كمتغير مستقل(نسبة القروض المتعثرة، نسبة مؤونات القروض المتعثرة) وتاثيره على المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية.

الحدود الزمانية: حددت فترة الدراسة من 2002 الى 2021، بالاعتماد على بيانات من تقارير السنوية لبنك الجزائر.

الحدود المكانية: اختارت الدراسة البنوك العاملة في النظام المصرفي الجزائري.

1. الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة

1.1 الائتمان المصرفي واساسياته

- **تعريف الائتمان المصرفي وانواعه:**

للائتمان المصرفي تعاريف متعددة تختلف وفقا لوجهة نظر كل باحث وتخصصه، ان كلمة ائتمان تعني باللغة الانجليزية Credit ناشئة عن عبارة Credo في اللاتينية، وهي تركيب الاصطلاحين Cre وهي كلمة سنسكريتية وتعني الثقة، وdo وهي كلمة لاتينية تعني وضع، وبدمج الكلمتين يصبح معنى المصطلح"وضع الثقة" (ارشيد و جودة، 1999، ص31)، حيث يعبر الائتمان عن الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا

ام معنويا ،حين يضع تحت تصرفه مبلغ من المال لاستخدامه لغرض محدد ولفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، وفي نهايتها يفي العميل بالتزاماته، مضافا اليها عائد مادي متفق عليه (زغاشو، 2014، ص3)

كما يمكن تعريفه انه كل عملية تضم وعد من هيئة معينة بوضع رؤوس اموال تحت تصرف شخص معنوي او مادي لمدة زمنية معينة، مما يدل على وجود طرفين مانح القرض والحاصل عليه (شيلق، 2020، ص 4)، ويعرف بمبادلة قيمة حاضرة بقيمة اجلة (النويران، 2021، ص110)

انوع الائتمان المصرفي: يقسم الائتمان المقدم من البنك لعملائه بشكل عام لعدد من تقسيمات وفقا للمعايير المختلفة والمستخدمة في التصنيف، ومن اهمها مايلي:

أ.من حيث الغرض: يقسم الائتمان حسب الغرض الى:

- الائتمان الاستثماري: وهو الائتمان الذي يمنح للمشاريع الانتاجية الجديدة او لتوسعة مشاريع قائمة.
- الائتمان التجاري: وهو الائتمان الذي يستخدم لغايات الاستيراد والتصدير وتنشيط عملية تبادل السلع والخدمات.
- الائتمان الاستهلاكي: وهو الائتمان الموجه لغايات شراء السلع الاستهلاكية بشكل عام. (النويران، 2021، ص111)

ب. من حيث طبيعته: ويقسم الائتمان حسب طبيعته الى:

- التسهيلات الائتمانية المباشرة : تتضمن التسهيلات المصرفية المباشرة الدفع للمستثمرين نقدا او عن طريق الايداع في حسابهم لدى احد البنوك.
- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة : يكون الدفع بطريقة غير مباشرة عن خلال ادوات مثل، خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، تحصيل الفواتير. (Mawih, Syed, & Salma, 2021, p. 2)
- التأجير التمويلي: ويتضمن قيام المصرف بتمويل شراء الاصل وتأجيره الاخرين مقابل دفعات محددة على وفق شروط محددة، مع اعطاء المستأجر حق تملك الاصل المستأجر في نهاية الفترة . (التميمي، الذبحاوي، والكرعاوي، 2017، ص43)

ج. من حيث الضمان: يقسم الى:

- قروض بضمان شخصي: يعتمد البنك على تعهد شخص اخر غير المقترض بالسداد في حالة عجز هذا الاخير عن ذلك، ويرتكز في هذه الحالة على مقدرة الطرف الضامن على الالتزام بالسداد.
- قروض بضمان عيني: قد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقرض، او اوراق مالية كمبيالات وقروض بضمان ودائع لأجل، وشهادات الايداع والاستثمار. (نقولا عيسى، 2010، ص56/55)
- السلفيات دون ضمان:لا يقابل هذه السلفيات ضمانات عينية او شخصية وإنما تمنح استنادا الى الثقة في المقترض وغالبا ما تحصل عليها الوحدات الاقتصادية ذات المراكز المالية الممتازة. (خالد احمد، 2019،ص28)

د. من حيث المدة:

- الائتمانات قصيرة الاجل: تكون مدتها عادة اقل من سنة، والتي تستخدم اساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشأة.

- الائتمانات متوسطة الاجل: تمتد اجلها الى 5 سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات.

- الائتمانات طويلة الاجل: تزيد مدتها عن 5 سنوات (خالد احمد، 2019، ص25)

هـ. حسب عدد البنوك المقرضة:

- ائتمان مقدم من بنك واحد فقط: وهو الشكل الغالب في البنوك، في حالة القروض الصغيرة والصغيرة نسبيا.

- القروض المشتركة:او القروض المجمعة تكون مبالغها كبيرة، ويساهم فيها اكثر من بنك لتوزيع المخاطرة الاقراضية. (شيلق، 2020، ص16)

- **معايير منح الائتمان المصرفي:** من أجل الوصول إلى تحديد موضوعي لعملية التحليل لمقدرة الزبون على السداد، فقد أتيحت أمام إدارة الإئتمان دراسة وتحليل عدد من المعايير الإئتمانية نذكر منها:

أ. معايير الجدارة الإئتمانية للعميل المعروفة ب 5Cs: سميت بهذا الإسم لأن كل معيار يبدأ بحرف C باللغة الإنجليزية وهي :

- **قدرة العميل Capacity:** ان تقييم القدرة هو تحديد قدرة المقترض على سداد القرض، ويساعد في قياس هذا المعيار المعلومات المالية الخاصة بالعميل.

- **شخصية العميل Character:** يتم اجراء هذا التقييم للتحقق من نزاهة المقترض وموثوقيته.

- **رأس المال Capital:** يساعد في تحديد مخاطر المقترضين، ويعبر عن قدرة حقوق ملكية المقترض على تغطية جميع النفقات ويظهر الالتزام والثقة في العمل.

- **الضمان Collateral:** وهو المصدر البديل لسداد القرض في حالة الفشل، ويجب ان يكون هذا الضمان ذات قيمة كافية لتغطية مبلغ القرض.

- **الظروف المحيطة Conditions** : يحلل هذا المعيار الغرض من القرض والبيئة الاقتصادية والسياسية المحيطة بالعميل، وهذا لقياس اي عائق خارجي من شأنه ان يعيق سداد القرض. (Peprah, Agyei, & Oteng, 2017, p. 78/79)

ب. معايير الجدارة الإئتمانية للعميل المعروفة ب LAPP : تستخدم لتقييم تطبيقات ائتمان الشركات اكثر من المقترضين الافراد و LAPP هو اختصار لمايلي:

- **السيولة Liquidity** : يقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل باستخدام نسبة السيولة.

– **النشاط Activity** : يقيس حجم الشركة وعملياتها باستخدام بعض النسب المئوية مثل معدل دوران المخزون، متوسط فترة التحصيل ومتوسط فترة السداد.

– **الربحية Profitability** : يقيس هذا المعيار مدى ربحية الشركة بالاعتماد على بعض النسب منها العائد على الاصول ROA او العائد على حقوق الملكية ROE او هامش الربح الاجمالي.

– **الامكانات Potential** : يقيس موارد ومصادر القوة التي تتمتع بها الشركة، مثل الموارد المالية والبشرية ومستوى الادارة والمصادر القوة الاخرى للشركة. (Abbadi & Abu Karsh, 2013, p. 151)

- **المخاطر الائتمانية وانواعها:**

تعرف المخاطر بصورة عامة على انها عدم اليقين، اي الانحراف عن النتيجة المتوقعة وبالتالي فهي مرتبطة باحتمالية الخسارة. (GERHARD, 2002, p. 24)

تعرف المخاطر البنكية بانها احتمالية تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و/او تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه اثار سلبية، لها القدرة على التأثير على تحقيق اهداف المصرف المرجوة، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح. (موسى و مسعودي، 2020، ص314)

وفقا لبنك التسويات الدولية مخاطر الائتمان هي المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، وتتمثل هذه المخاطر في عدم تمكن المدين (المقترض) من الوفاء بالتزاماته وفقا لشروط المتفق عليها (incekara & Çetinkaya, 2019, p. 948)، تنشأ المخاطر الإئتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الإئتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على إسترجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده. (فوضيل، 2013، ص106)

انواع المخاطر الائتمانية: يمكن تصنيف مخاطر الائتمان الى قسمين كمايلي:

أ.**المخاطر الخاصة (الانظامية):** هي تلك المخاطر الداخلية التي يمكن أن تتعرض لها عملية القرض والناجمة عن أسباب تتعلق بالبنك أو عميله المقترض في ظل ظروف معينة نذكر منها:

- **خطر عدم التسديد:**وهو الخطر المهم بالنسبة للبنك فالمقترض قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب أو آخر أو أن البنك يعجز عن تحصيل ماله في الأجل المحدد لنفس الأسباب، وهذا ما يفسر أنه مهما كانت الضمانات من حيث الحجم أو النوع فإنها غير كافية لضمان تحصيل القرض ومهما حاول البنك تحصيل أمواله بالطريقة القانونية فهي الأخرى تعد له خسارة نظرا للتكاليف المادية والمعنوية وخسارة للوقت، كما تفوت عليه فرصا أخرى لتوظيف أمواله أخذين بالاعتبار المدة الزمنية التي تتطلبها إجراءات المنازعات القضائية على القروض غير المسددة. (بوعشبة، 2007، ص231)

- **خطر التجميد:** يرتبط بعدم مقدرة الزبون على عدم تسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه لمصاعب ظرفية في الخزينة او الى عناصر خارجة عن ارادته، مثل عدم المقدرة على تحويل النقود الى العملة المتفق

عليها، وهنا يجد البنك نفسه مرغما الى تأجيل تاريخ الاستحقاق اي تحديد القرض عادة مقابل فوائد اعلى من الاولى. (خالد احمد، 2019، ص70)، ويترتب عن تعدد حالات تأخير المدين في الوفاء بالتزاماته تجميد اموال البنك ووجود حالة الحرج التي يجب على كل بنك الابتعاد عنها. (احمد شعبان، 2021، ص279)

- **مخاطر الموازنة:** او "مخاطر عدم التناسق بين حركة الودائع وحركة التسهيلات الائتمانية " ويشمل جميع المخاطر الناتجة عن السياسة الخاصة الذي يتبعها البنك تجاه ودائعه من جهة، واتجاه التسهيلات الائتمانية من جهة اخرى، وتظهر هذه المخاطر لدى اول بادرة من بوادر الاضطراب الاقتصادي، اذ يلجأ المودعون لسحب ودائعهم في الوقت التي تزداد فيه الطلبات الائتمانية. (احمد شعبان، 2021، ص280)

- **مخاطر التركز:** يمكن تعريفها انها المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة جراء عدم التنويع، سواء على صعيد العملاء او القطاعات او المناطق الجغرافية او الضمانات او العملات، وبشكل عام هي المخاطر الناشئة عن التوزيع غير المتكافئ في الائتمان. (عصام، 2021)

- **مخاطر مرتبطة بأخطاء ادارية:** ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة ادارة الائتمان في البنك في متابعة الائتمان المقدم للزبون والتحقق من قيام الزبون بالشروط المتفق عليها، ومن بين هذه الاخطاء عدم حجز البنك لودائع الزبون التي وضعها كضمان وسحب الزبون لهذه الودائع. (بوعزيز، بوعمرة، و حسيني، 2022، ص190)

ب. المخاطر العامة (النظامية) يقصد بها جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك وذلك بفعل عوامل إقتصادية يصعب التحكم فيها أو سيطرة عليها ونذكر منها :

- **مخاطر أسعار الفائدة :** هي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك لخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في اسوق، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأس ماله. (زعبيط و بوطكوك، 2017، ص 498)

- **مخاطر اسعار الصرف:** هي خسائر المحتملة نتيجة حدوث تغيرات غير مواتية في اسعار الصرف والتي قد تؤثر سلبا على كافة المراكز القائمة بالعملات الاجنبية لدى البنك. (عابدين، 2022، ص 84)

- **خطر التضخم :** وهي المخاطر الناتجة عن الإرتفاع العام في الأسعار ومن ثم إنخفاض القوة الشرائية. يتأثر البنك بمعدلات التضخم خاصة إذا كانت سياسة البنك في تسعيرة الفائدة بطريقة تثبيت سعر الفائدة على القروض، فعند ارتفاع نسبة التضخم يؤدي ذلك إلى تخفيض العائد الحقيقي للبنك الذي يحققه من الفوائد بمقدار المعدل الحقيقي للتضخم وينسحب التخفيض في قيمة النقود على الأقساط المدفوعة من قبل المقترض. (آل شبيب، 2012، ص238)

- **خطر الكساد :** ويقصد بها الآثار السلبية التي تعصف بنشاط المقترض، يؤدي إلى كساد البضاعة وإنخفاض الأسعار الذي بدوره يصعب على المنتجين بيع المخزون، لذلك ينخفض معدل الإنتاج، وبالتالي تؤثر على قدرته على الوفاء بإلتزاماته إتجاه البنك . (شيلق، 2020، ص66)

2.1 ادراة مخاطر الائتمان

- **مفهوم واهداف ادارة المخاطر الائتمان**

تعرف ادارة المخاطر على انها تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه، وتحديد وسائل مواجهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب. (احمد ميلي، 2020، ص 30)

تعرف لجنة بازل للرقابة البنكية إدارة المخاطر على أنها " مجموعة الإجراءات التي يضعها البنك للتأكد من أن جميع المخاطر الجوهرية يتم تحديدها، قياسها وضبطها وذلك بهدف التخفيف من حدتها على أساس شامل وفي الوقت المناسب". (مباني و فياش، 2018، ص 2)

تعرف ادارة مخاطر الائتمان على انها تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر الناشئة عن امكانية التخلف عن سداد القروض (KITHINJI, 2010, p. 4)، تتجسد مراحل إدارة الائتمانية في النقاط التالية:

- تحديد أين يمكن أن تظهر المخاطرة.
- قياس درجة المخاطرة، حيث يتم الانتقال من تقييم المخاطر الفردية للمقترض إلى تقييم المخاطر الكلية في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية وتحديد الغرض من أي قرض و طبيعة المشروع المراد تمويله.
- الاتفاق على مستوى المخاطرة المقبولة.
- قيادة وإدارة المؤسسة إلى المستوى المقبول من المخاطرة، وهذه تستدعي ضمان مناسب للائتمان إضافة إلى مراقبة ومتابعة هيكل المؤسسة، وأن تكون القرارات مفوضة بطريقة فعالة ضمن السياسة العامة للمؤسسة التي تضمن تحقيق الأداء المطلوب منها. (آيت سي معمر و بزارية، 2020، ص 114)

اهداف ادارة المخاطر : تهدف ادارة المخاطر الى:

- توسيع نطاق الرقابة الداخلية من مراقبة الاداء الى مراقبة المخاطر المتصلة بها.
- ضمان استدامة المنشأة. (Barkat, 2017, p. 545)
- تطوير إدارة محفظة الاوراق المالية والعمل على تنويع تلك الاوراق، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية البنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية. (قيداون، 2019، ص 134)
- تحسين عملية صنع القرار وتدعيم الانشطة التي تعزز الابتكار بحيث يمكن تعظيم الفوائد وتقليل التكاليف، كما تهدف الى ايجاد التوازن الامثل عبر منظمة. (BELLAHA & SALAH, 2020, p. 267)

- **اجراءات الحد من المخاطر الائتمانية**

هي آليات وترتيبات ادارية الهدف منها حماية اصول وارباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر الى اقل حد ممكن، وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:

أ. التسيير الوقائي : وهو متمثل في كل الإجراءات والسياسات التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض من اهم هذه الاجراءات نجد:

- توزيع خطر القرض بين البنوك، وعدم التوسع في منح القروض .
- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك. (بوعشبة، 2007، ص 232)
- الكفاءة في اعداد السياسة الائتمانية ومتابعة القروض الممنوحة.
- تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني باتباع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في اجاله المحددة. (بولحبال، 2020، ص1340)
- اتباع سياسة التنويع في محفظة القروض لمعالجة التركزات غير الضرورية(التنويع الجغرافي،القطاعي وتنويع العملاء...).
- قيام العميل بالتامين على القروض لصالح البنك. (عصام، 2021، ص21)
- الوقاية عن طريق الارصدة التعويضية، ويعرف الرصيد المعوض بانه استيفاء جزء من مبلغ القرض في الحساب الجاري، كضمان لتعويض عن المخاطر الائتمانية المحتملة.
- الوقاية عن طريق انتقاء الضمانات ومتابعتها لتكون البديل المناسب في حالة عدم مقدرة البنك على استرداد امواله. (موساوي، 2016، ص 67)
- الوقاية عن طريق المخصصات، وتتمثل في الاحتياطات التي يشكلها البنك بشكل دوري لمجابهة الخسائر المتوقعة بالنسبة لبعض القروض التي يصبح امر تحصيلها مشكوكا فيه (زغاشو، 2014، ص95)

ب. التسيير العلاجي : وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا، ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه (بوعشبة، 2007)، وفي هذا الاطار يتم تعامل مع القروض المتعثرة وفق عدة أساليب أهمها مايلي:

- **اسلوب مساندة العميل المتعثر:** يتم في هذا أسلوب مساندة نشاط العميل ليتمكن من السداد، وهذا من خلال تعويم العميل بمنحه فترة سماح يؤجل خلالها عبئ سداد الدين وفوائده، انتشال العميل وفي هذه المرحلة يقوم المصرف باتخاذ إجراءات أكثر تقدما تتضمن التدخل المباشر في إدارة نشاط العميل، وتوجيهه نحو خطة عمل من شأنها ان تحقق التوازن بين إيرادات المشروع المقترض ونفقاته يلتزم بها العميل في المستقبل، وانعاش العميل عن طريق الحقن النقدي، ومن أمثلة ذلك تمويل عمليات للعميل. (تشيكو، 2008، ص 56)

- **اسلوب تسوية القروض المتعثرة** :ومن اهم اشكال تسوية القروض المتعثرة الجدولة وتكون هذه أخيرة وفق جدولة أرصدة المديونية وفق لبرنامج زمني ومواعيد محددة مع تحديد الأقساط بما يتناسب نشاط المقترض وتدفقاته المالية (تشيكو، 2008، ص57)، وأحيانا يصاحب إعادة جدولة القرض تخفيضا لمعدل الفائدة المطبق على القرض، رسملة الدين وهو يعني تحويل جزء من قروض البنك على المؤسسة إلى مساهمة في رأسمالها،ومن اشكال التسوية ايضا تنازل البنك عن جزء من قروضه المتعثرة، شراء بعض أصول العميل سواء كانت ضمن المشروع الممول أو من أملاكه الأخرى سدادا للقرض، المعالجة عن طريق التوريق والتسليف بضمان أوراق مالية (هبال، 2012، ص99)

- **اسلوب الدمج وتصفية النشاط:** عندما يصعب تنفيذ أي من الأساليب السابقة للمعالجة فإنه نلجاء إلى دمج المشروع في مشروعات أخرى وفي حالة فشل هذه الطريقة فانه لا مفر من اتفاق الطرفين على تصفية النشاط (هبال، 2012، ص101)، ويتم اتخاذ اجراء التصفية اذا توصل البنك الى قناعة تامة بان المشروع لم تعد لديه مقومات الاستمرار مهما بذلت الجهود لانتشاله وتطويره، وتتطلب عملية التصفية الدخول في اجراءات قانونية تتضمن اعلان افلاس المشروع ومن ثم تصفية موجوداته. (زغاشو، 2014، ص99)

▪مؤشرات ادارة مخاطر الائتمان:

أ. معدل كفاية راس المال: نسبة كفاية رأس المال(CAR) هي مقياس لمبلغ رأس مال البنك معبرا عنه كنسبة مئوية من تعرضه المرجح للمخاطر(Sharma Poudel, 2012, p. 12) ، تقدم مجموعة من الأدبيات دليلا على أن البنوك التي تمتلك رأس مال كبير كنسبة من أصولها المرجحة بالمخاطر تعاني من خسائر قروض أقل، الأساس المنطقي وراء هذا الارتباط السلبي هو أن البنوك التي لديها كفاية رأس مال عالية من المرجح أن تشارك في إقراض مدروس للحفاظ على رأس المال المخصص جانبا مما يشير إلى أن البنوك ذات رأس المال الضئيل من المرجح أن تخاطر بشكل مفرط نظرا للخسارة المحدودة التي قد تتكبدها في حالة انهيار محتمل. (Naili & Lahrichi, 2022, p. 6)

قدمت لجنة بازل توصياتها الاولى بشأن كفاية رأس المال في يوليو 1988م، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية أرس المال تعتمد على الاصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة ب08%، ثم ركزت بازل 2 على تقوية إطار رأس المال القانوني أو الرقابي من خلال متطلبات الحد الادنى لرأس المال بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف مع الاشارة إلى أن المخاطر المصرفية التي يتناولها اتفاق بازل2 تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر المشتقات ومخاطر العمليات المصرفية الالكترونية والتي بدأت تتنامى في السنوات الاخيرة، ولقد ابقت على نفس النسبة معمول بها سابقا (بعبع، 2018، ص451)، ويحسب معدل كفاية رأس المال كمايلي:

$$\text{معدل كفاية راس المال} = \frac{\text{اجمالي راس المال}(\text{شريحة1+شريحة2+شريحة 3})}{\text{الاخطار المحتملة المرجحة}(\text{مخاطر الائتمان+مخاطر التشغيل+مخاطر السوق})} \geq 08\%$$

ب. نسبة القروض المتعثرة (المصنفة او غير المنتجة) Non-performing loans Ratio (NPLR) : يعد تدهور جودت الاصول مشكلة اكثر خطورة للبنك ومن اسباب فشله، ويؤدي تدني جودت الاصول الى تعثر القروض التي تؤثر سلبا على الوضع المالي للبنوك وتؤثر على اداء للبنك واستمراره (Ayalew, 2018, p. 25)، والغرض من نسبة القروض المتعثرة هو تحديد المشاكل المتعلقة بجودة الموجودات في محفظة التسهيلات.

نسبة القروض المتعثرة هي المؤشر الرئيسي لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية، تعكس نسبة القروض المتعثرة الجودة الائتمانية للبنك وهي مؤشر على الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان، حيث تحدد نسبة خسائر القروض إلى إجمالي القروض، و يتم احتساب هذه النسبة على النحو التالي(Jubouri, 2018, p. 262) :

$$\text{نسبة القروض المصنفة} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{اجمالي القروض والسلفيات}}$$

اذا تجاوزت هذه النسبة 25% فهذا مؤشر على ان البنك يدخل منطقة ضعف نظام التحكم في مخاطر الائتمان(Ayalew, 2018)

لقد اصبحت جميع المصارف تقوم باحتساب هذه النسبة واظهارها في البيانات المالية المنشورة، ويرى (بعبع، 2018) ان تحديد القروض المتعثرة تشكل الخطوة الاولى لتعامل معها، حيث تأتي الخطوة الثانية بتحديد احتمالات السداد وفرز هذه القروض إلى حالات يمكن معالجتها وأخرى لا يمكن معالجتها، ومن ثم تحديد الاجراءات اللازمة في كلتا الحالتين.

ج. معدل مؤونات القروض المتعثرة(نسبة مخصصات خسارة القرض ، Loan Loss provision ratio(LLPR) **):** وتقيس هذه النسبة الارباح التي تحتجز كمخصص لخسائر القروض الناتجة عن عدم السداد وتعد أيضا من مؤشرات المخاطر الائتمانية التي تبين كيفية استعداد البنوك لمواجهة خسائر القروض، وعندما تزداد هذه النسبة تزداد درجة تحوط البنك لمواجهة خسائر القروض وانخفاض درجة المخاطر المرتبطة بها وتعكس التغيرات في نوعية محفظة القروض بالإضافة إلى حجم هذه المحفظة. (ابداح، 2020، ص8).

وللاشارة فإنه وفي إطار سياسة المخصصات هناك طريقتين أمام البنوك وهما:

- مؤونات بعدية(ex post) : يتم تكوينها عندما يتحقق عدم التسديد أي بمجرد ظهور المخاطر.
- مؤونات قبلية(ex ante) : ويتم تكوينها بمجرد منح القرض أي على أساس المخاطر المستقبلية المتوقعة. (بن علقمة، 2016، ص300)

3.1 العائد على حقوق الملكية (Return On Equity) (ROE) :

غالبا ما تستخدم نسب الربحية في تقدير عال كمؤشرات لمحللي الائتمان في البنوك، حيث ترتبط الربحية بنتائج اداء الادارة، ونجد ان العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول اكثر النسب استخداما (Hosna, Manzura, & Juanjuan, 2009, p. 12)

العائد على حقوق الملكية هو عبارة عن النسبة بين النتيجة الصافية والاموال الخاصة وهو يقيس عائد رؤوس الاموال المستثمرة (الاموال الخاصة)، كما يقيس كذلك قدرة المصرف على الاستخدام الامثل للأموال المقترضة أي أقصى عائد ممكن. (بن علقمة، 2016، ص286)

يعتبر ROE مؤشر مهم لقياس ربحية البنوك كما يمكن قياس كفاءة البنوك باستخدام العائد على حقوق الملكية الذي يوضح الى أي مدى تستخدم البنوك الدخل المعاد استثماره لتوليد ارباح مستقبلية .

العائد على حقوق الملكية هو مقياس لكفاءة توليد الارباح لانه يقيس مقدار الارباح التي يمكن ان تحصل عليها الشركة من رأس المال السهمي، ويعرف بانه صافي الدخل السنوي للشركة بعد الضريبة مقسوما على حقوق المساهمين، وصافي الدخل هو مقدار الارباح بعد دفع جميع النفقات والضرائب، وتمثل حقوق الملكية راس المال المستثمر في الشركة بالاضافة الى الارباح المحتجزة. (Hosna, Manzura, & Juanjuan, 2009, p. 12)

العائد على حقوق المساهمين هو مقدار العائد الذي يحصل عليه المستثمر كنتيجة لاستثمار أمواله لدى المنشأة وتحمله للمخاطر، وهو بالتالي يشير الى كفاءة البنك في استخدام هذه الموارد لتحقيق الارباح، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على الكفاءة بضمان تحقيق عائد أكبر والعكس صحيح.

وبشكل عام يشير العائد على حقوق المساهمين الى صافي الربح المحقق على أموال المستثمرين في البنك، وكذلك يشير الى العائد الذي يحققه المساهمون في البنك، ويبين مدى قدرة البنك على استغلال أموال المستثمرين فيه. (ابداح، 2020، ص 30)

ويقاس معدل العائد على حقوق المساهمين من خلال معادلة التالية: (بعبع، 2018، ص 454)

$$\mathbf{ROE}=\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

بشكل عام يفضل المساهمون في البنك عائد اعلى على حقوق الملكية، ومع ذلك فان زيادة العائد على حقوق الملكية يدل على تزايد المخاطر .

2. الدراسة القياسية لاثر ادارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية للنظام المصرفي الجزائري للفترة (2002- 2021)

1.2 التعريف بمتغيرات الدراسة : يحتوي كل نموذج قياسي يستخدم لتفسير ظاهرة ما على متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة مفسرة، وفي هذه الدراسة اعتمدنا على معدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع(y)، ونسبة

والقروض المتعثرة (x1)، ومخصصات القروض المتعثرة (x2) متغيرات مستقلة، ولقد تم فيما سبق التطرق الى تعريف هذه المتغيرات.

2.2 دراسة استقرارية السلاسل(اختبار جذر الوحدة Unit Root Test)

بغية تقدير نموذج قياسي غير زائف ومنطقي لاثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع نقوم باختبار جذر الوحدة لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة في النموذج وعند اي مستوى من الفروق يحقق لها هذا الاستقرار، ومن خلاله يتم تحديد رتبة التكامل لمتغيرات، ومن اهم الاختبارات التي تستعمل لدراسة استقرار السلاسل الزمنية في مجال الدراسات الاقتصادية القياسية نجد اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey–Fuller والجدول رقم (01) يوضح نتائج هذا الاختبار

الجدول رقم (01):نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة

المتغيرات	النماذج	المستوى			الفرق الاول			درجة التكامل
		القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 5%	Prob	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 5%	Prob	
Y	مع ثابت	−1.243731	−3.029970	0.6327	−3.770493	−3.040391	0.0119	I(1)
	مع ثابت واتجاه	−1.288011	−3.673616	0.8594	−4.785831	−3.710482	0.0074	
	بدون ثابت او اتجاه	−0.535385	−1.960171	0.4714	−3.908325	−1.961409	0.0006	
X1	مع ثابت	−1.417364	−3.029970	0.5519	−4.367852	−3.040391	0.0035	I(1)
	مع ثابت واتجاه	−2.250562	−3.673616	0.4380	−4.229048	−3.690814	0.0189	
	بدون ثابت او اتجاه	−0.041476	−1.960171	0.6562	−4.290502	−1.961409	0.0002	
x2	مع ثابت	−2.917175	−3.029970	0.0619	−7.584893	−3.040391	0.0000	I(1)
	مع ثابت واتجاه	−2.763203	−3.673616	0.2256	−8.032780	−3.690814	0.0000	
	بدون ثابت او اتجاه	−1.217300	−1.960171	0.1967	−7.995425	−1.961409	0.0000	

المصدر:من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات E–views.

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ ان قيم(ADF test Statistic) المحسوبة لجميع السلاسل الاصلية الخاصة بمتغيرات الدراسة (y,x1,x2) وفي النماذج الثلاثة اكبر من القيم الاحصائية الجدولية كما ان قيمة مستوى المعنوية(α) **Prob** اكبر من 5%، وبالتالي فان جميع السلاسل الزمنية لها جذر وحدة اي غير مستقرة عند المستوى.

وعند اجراء الاختبار عند الفروق الاولى يتضح جليا لنا ان قيم(ADF test Statistic) المحسوبة لجميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة اقل من القيم الاحصائية الجدولية، وهذا ما تؤكده **Prob** اقل من(5%=0.05)، ومنه نستنتج ان كل السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الاولى I(1)، وبالتالي يمكن تطبيق نموذج ARDL.

3.2 تحديد فترات الابطاء المثلى: قبل تقدير النموذج من الضروري تحديد درجة التاخير المثلى لكل متغيرات الدراسة وهذا كونها متكاملة من الدرجة الاولى، والشكل التالي يوضح درجة التاخير المثلى باستخدام معيار معلومات Akaike Information Criteria (AIC)

الشكل رقم (02) اختبار الفجوات الملائمة لنموذج الدراسة

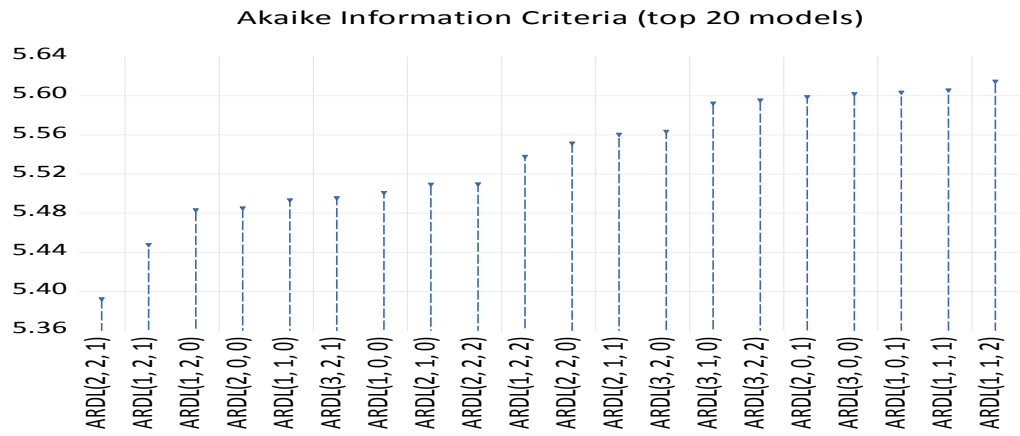

المصدر: مخرجات E-views

ومن خلال الشكل اعلاه يتضح ان فترة الابطاء المثلى للنموذج والتي تمثل اقل قيمة لمعيار (AIC) هي ARDL(2,2,1)، وهي تعني ان للمتغير التابع (y) والمتغير المستقل (x1) درجتي تاخير، اما المتغير (x2) له درجة تاخير واحدة.

4.2 اختبار التكامل المشترك : في اطار استخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) يتم تقدير النموذج من خلال اجراء اختبار التكامل المشترك، وذلك من خلال اختبار الحدود (Bounds Test) بهدف الكشف عن العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج، في ضوء فرضيتي العدم(لايوجد تكامل مشترك) والبديلة (يوجد تكامل مشترك)، ويستند اختبار هذه الفرضيتين على قيمة (F-Statistic F)المحسوبة مقارنة بالقيم

الحرجة ل Pesaran، فاذا كانت F المحسوبة اكبر من القيم الحرجة في الحدود الدنيا والعليا فاننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل. (ضياء، 2021، ص354)

الجدول رقم (02) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

مستوى المعنوية	الحد الادنى I(0)	الحد الاعلى I(1)	F-statistic
10%	2.63	3.35	4.247540
05%	3.1	3.87	

المصدر:من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات E-views.

بما ان كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الاولى I(1) سوف نعتمد على القيمة الحرجة للحد الاعلى كمقياس مرجعي لهذه المتغيرات.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان قيمة F المحسوبة بلغت 4.247540 تقع خارج الحدود العليا (اي اكبر من للقيم الجدولية ل Pesaran) لدرجات المعنوية لكل من $\alpha = 10\%$، و$\alpha = 05\%$ ، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويل الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، اي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

5.2 تقدير العلاقة في المدى الطويل : بناءا على النتائج السابقة والتي اكدت وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تم تقدير العلاقة طويلة الاجل كالتالي :

الجدول رقم (03): نتائج تقدير معلمات النموذج في الاجل الطويل ARDL(2,2,1)

المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1(نسبة القروض المتعثرة)	-0.291657	0.227600	-1.281444	0.2290
X2(نسبة مخصصات القروض المتعثرة)	0.481844	0.095574	5.041587	0.0005
C	-5.211897	4.728464	-1.102239	0.2962

المصدر:من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات E-views.

تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل (معادلة الانحدار المقدرة) الى ان نسبة قروض المتعثرة (x1) لها تأثير سلبي على العائد على حقوق الملكية (y)، حيث ان ارتفاع نسبة القروض المتعثرة بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية ب 0.29، الا ان هذا الاثر او العلاقة العكسية ليس ذو دلالة احصائية وهذا لان قيمة الاحتمال Prob لهذه المعلمة بلغت 22.90% وهي تفوق 5% وهذا ما يفسر عدم معنويتها وبالتالي يمكن القول ان نسبة القروض المتعثرة لا تؤثر على العائد على حقوق الملكية في الاجل الطويل، ويمكن تفسير ذلك للسياسات الائتمانية التي تتبعها البنوك الجزائرية والضمانات التي تاخذها لحماية اموالها، بالاضافة

الى كفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة، والتزام معظم البنوك بالقواعد الاحترازية المعتمدة من طرف بنك الجزائر واحترام معامل الملاءة الذي يؤدي إلى تقوية الاموال الخاصة للبنوك وبالتالي زيادة قدرتها على منح القروض .

وتشير النتائج الى وجود اثر ايجابي (علاقة طردية) معنوي(0.0005اقل من5%) لنسبة مخصصات القروض المتعثرة (x2) على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث ان زيادة نسبة مخصصات القروض المتعثرة بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية ب0.48، وهذا راجع الى انه كلما استطاعت البنوك تخصيص مؤونات لمقابلة خسائرها من القروض كلما سمح لها بالتوسع في الاستثمار وبالتالي زيادة في ربحيتها .

6.2 نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-ECM):بعد تقدير النموذج طويل الاجل يمكننا تقدير العلاقة قصيرة الاجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ(ECM) لمنهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (A0RDL) كالتالي:

الجدول رقم (04): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجلARDL(2,2,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.453053	0.184583	2.454472	0.0340
D(X1)	0.230343	0.158110	1.456857	0.1758
D(X1(-1))	0.380048	0.170314	2.231453	0.0497
D(X2)	0.082031	0.145659	0.563172	0.5857
CointEq(-1)*	-1.010934	0.215106	-4.699703	0.0008

المصدر:من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات E-views

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان معلمة حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) معنوية (α=0.05 > Prob = 0.0008) ومنه تحقق الشرط الكافي، ونلاحظ ايضا ان قيمتها سالبة (1.010934-) أي تحقق الشرط اللازم، وهذا ما يعكس علاقة توازنية قصيرة الاجل باتجاه التوازن في الاجل الطويل، وبعبارة اخرى للنموذج قدرة على تصحيح اخطاء الاجل القصير والعودة للوضع التوازني في الاجل الطويل، حيث انه يستغرق اقل من سنة (0.989=1/1.010934) لتعديل الاختلال في الاجل القصير وبلوغ قيمة توازنية في الاجل الطويل.

7.2 الاختبارات التشخصية لنموذج (ARDL) المقدر: لتأكد من جودة النموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية سنقوم باجراء الاختبارات التشخصية التالية:

- **اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية Normality Test**: وذلك باجراء اختبار Jarque-Bera

الشكل رقم(03): نتائج اختبار Jarque-Bera

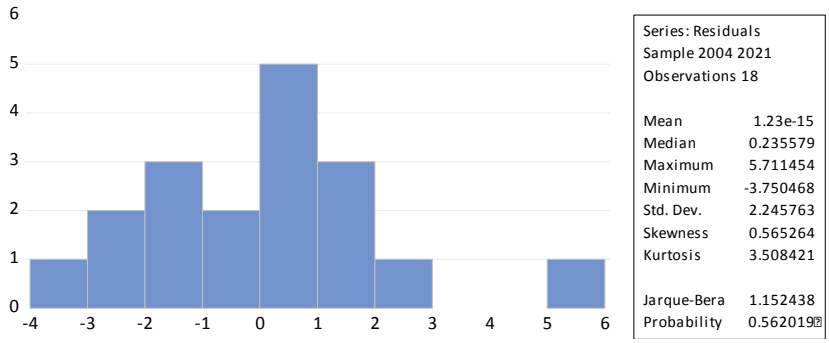

المصدر: مخرجات E-views.

من الشكل اعلاه نلاحظ ان قيمة اختبار Jarque-Bera تساوي1.152438 بقيمة احتمالية تساوي 0.5620.19 وهي غير معنوية عند مستوى دلالة 5%، ومنه نقبل الفرضية العدمية القائلة ان الاخطاء موزعة توزيعا طبيعيا.

- **اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الاخطاء Autocorrelation:** والجدول التالي يوضح نتائج اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي.

الجدول رقم(05): نتائج اختبار مضروب لاجرانج

اختبار	القيم	الاحتمال Prob
Serial Correlation LM Test	F-statistic=0.588266	0.4627
	Obs*R-squared=1.104348	0.2933

المصدر:من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات E-views.

تشير نتائج الاختبار الى عدم معنوية F-statistic وChi- Square حيث بلغت الاحتمالية 0.2933،0.4627 على الترتيب وهي اكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرض العدم القائل بان النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

- **اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity:**

الجدول رقم(06): نتائج اختبار ARCH

اختبار	القيم	الاحتمال Prob
ARCH	F-statistic=0.127664	0.7258
	Obs*R-squared=0.143464	0.7049

المصدر:من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات E-views.

تشير نتائج اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) الى قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات التباين اي عدم وجود مشكلة اختلاف التباين، وهذا لعدم معنوية كل من F-statistic و Chi-Square.

- **اختبار ملائمة النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج:**

الشكل رقم(07):نتائج اختبار Ramsey RESET

	Value	Probability
t-statistic	0.669722	0.5198
F-statistic	0.448528	0.5198
Likelihood ratio	0.875419	0.3495

المصدر:من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات E-views.

من خلال اختبار Ramsey RESET تظهر ان القيم الاحتمالية(Probability) اكبر من0.05، أي عدم دلالتها عند مستوى معنوية 5%، وهذا يشير لصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

8.2 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات نموذج (ARDL) المقدر: بغية التاكد من استقرارية النموذج وثبات مقدراته في الاجلين القصير والطويل سنقوم باجراء اختبارين هما Cusum Test اختبار المجموع التراكمي للبواقي، و Cusum Of Squares Test اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة .

الشكل رقم (04) : نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي

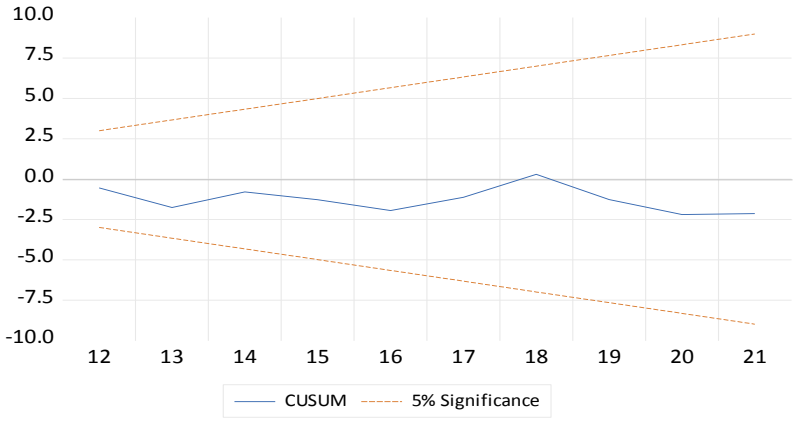

الشكل رقم (05) : نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة

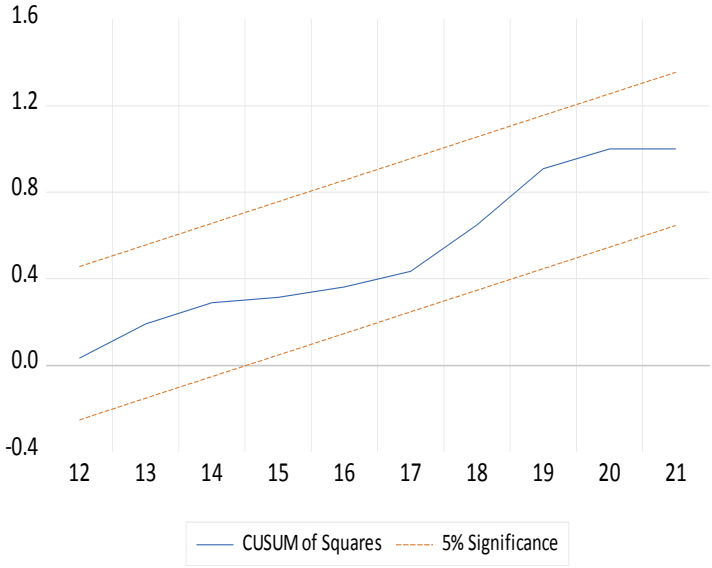

المصدر: مخرجات E-views.

يتضح من خلال الشكلين السابقين ان المنحنيين الممثلين لسلوك المجموع التراكمي للبواقي ومربعاتها يتحركان داخل حدود معنوية 5%، وعليه يمكن القول ان هناك استقرار في كل من النموذجين القصير والطويل الاجل ولا يحتويان على اي تغيير هيكلي، وانه يمكن تصحيح الاخطاء في الاجل الطويل.

التقييم الاحصائي للنموذج:

الجدول رقم(08): نتائج التقييم الاحصائي للنموذج

R-squared	0.829115	Mean dependent var	19.82944
Adjusted R-squared	0.709495	S.D. dependent var	5.432648
S.E. of regression	2.928117	Akaike info criterion	5.287698
Sum squared resid	85.73869	Schwarz criterion	5.683419
Log likelihood	-39.58928	Hannan-Quinn criter	5.342263
F-statistic Prob(F-statistic)	6.931254 0.003498	Durbin-Watson stat	2.312423

المصدر:من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات E-views.

نلاحظ ان القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد (R-squared) 82.91%، أي ان المتغيرات المستقلة تفسر 82.91% من التغير الحاصل في معدل العائد على حقوق الملكية والباقي من التغير (17.09%) يرجع لمتغيرات اخرى.

ونلاحظ ايضا من خلال الجدول اعلاه ان Prob(F-statistic) = 0.003498 (0.34%) وهي اقل من مستوى المعنوية 5% وهذا يدل ان النموذج معنوي ككل، أي انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية لادارة مخاطر الائتمان على معدل العائد على حقوق الملكية .

خاتمة

رغم أهمية نشاط البنوك في الاقتصاديات المعاصرة إلا أن نشاطها ما زالت تكتنفه العديد من المخاطر التي تؤثر سلبا على ربحيتها ومكانتها لدى العملاء، وتعتبر المخاطر الائتمانية من أكثر ما يهدد نشاط البنوك مما استدعى من ادراة البنوك الاهتمام والتركيز على ادارة مخاطر الائتمان، وعليه جاءت هذه الورقة البحثية لابراز اثر ادراة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية وبعد الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) تم التوصل الى النتائج التالية :

- من خلال التقييم الاحصائي للنموذج نلاحظ ان $Prob(F-statistic)=0.34\% < 5\%$ وهذا يقودنا الى رفض الفرضية الرئيسة العدمية H0، وقبول الفرضية البديلة التي مفادها انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية لادارة مخاطر الإئتمان على العائد على حقوق الملكية للنظام المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة .
- قبول الفرضية الفرعية الاولى $H0_1$ التي تنص على انه لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة القروض المتعثرة كأحد مؤشرات ادارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في المصارف الجزائرية، ويمكن ان يرجع هذا للسياسات الائتمانية التي تتبعها البنوك الجزائرية والضمانات التي تاخذها لحماية اموالها، بالاضافة الى كفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة، والتزام معظم البنوك بالقواعد الاحترازية المعتمدة من طرف بنك الجزائر.
- رفض الفرضية الفرعية الثانية $H0_2$ وقبول الفرضية البديلة، أي انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة مؤونات القروض المتعثرة كأحد مؤشرات ادارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في المصارف الجزائرية، حيث ان النتائج اظهرت ان زيادة نسبة مخصصات القروض المتعثرة بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية ب0.48، وهذا راجع الى انه كلما استطاعت البنوك تخصيص مؤونات لمقابلة خسائرها من القروض كلما سمح لها بالتوسع في الاستثمار وبالتالي زيادة في ربحيتها .
- نلاحظ من خلال نتائج تقدير النموذج في الاجل القصير ان تصحيح اخطاء الاجل القصير والعودة للوضع التوازني في الاجل الطويل يتطلب اقل من سنة واحدة.

توصيات :

- ضرورة القيام بدراسات معمقة عن ادارة المخاطر بصفة عامة وادارة مخاطر الائتمان بصفة خاصة واختبار علاقتها بالاداء المالي للبنوك الجزائرية، مع تضمين متغيرات ومؤشرات لم تتمكن هذه الدراسة من ادراجها (مثل معدل كفاية راس المال)، وعلى البنوك الاهتمام بمثل هذه

الدراسات والافصاح عن البيانات اللازمة لاجراءها من اجل تحديد مدى كفاءتها في ادارة المخاطر التي تواجهها.

- ضرورة العمل على ارساء قواعد الحوكمة في البنوك، ووضع نظام رقابة داخلية لادراة مختلف المخاطر، مع تعزيز رقابة البنك المركزي خاصة فيما يتعلق بمخصصات والمؤونات.
- تكوين لجنة لمراقبة المشاريع الممولة وتحديد مستوى المخاطر بغية الكشف المبكر عن احتمالات التعثر، واتخاذ الاجراءات اللازمة قبل حدوثه.
- على البنوك الجزائرية العمل على تطوير اساليب تقييم وتسيير المخاطر، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والابتكارات المالية لادارة المخاطر.

قائمة المراجع:

Abbadi, S. M., & Abu Karsh, S. M. (2013). Methods of Evaluating Credit Risk used by Commercial Banks in Palestine. *International Research Journal of Finance and Economics* .

Ayalew, A. H. (2018). The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Private Commercial Bank in Ethiopia(Master theses). College Of Business and Economics,The Department Of Accounting and Finance, ADDIS ABABA UNIVERSITY.

Barkat, S. (2017). La relation de la gestion des risques financiers et la gouvernance des banques - Cas de la banque société générale Algérie.

BELLAHA, H., & SALAH, E. (2020). Le dispositif de contrôle interne, outil de maitrise de risque au sein du système bancaire". *El-Bahith Review* .

GERHARD, S. (2002). *risk management and value creation in financial institutions.* John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.

Hosna, A., Manzura, B., & Juanjuan, S. (2009). Credit Risk Management and Profitability in Commercial Banks in Sweden (Master theses). School of Business,Economics and Law, UNIVERSITY OF GOTHENBURG.

İncekara, A., & Çetinkaya, H. (2019). Credit Risk Management: A Panel Data Analysis on The Islamic Banks in Turkey. *3rd World Conference on Technology, Innovation and Entrepreneurship (WOCTINE)* .

Jubouri, M. A. (2018). The Impact of Credit Risk Management in Financial Market Indicators — Analytical Study in the Iraqi Market for Securities. *Journal of Financial Risk Management* .

KITHINJI, M. A. (2010). CREDIT RISK MANAGEMENT AND PROFITABILITY OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA. *SCHOOL OF BUSINESS,* . KENYA: UNIVERSITY OF NAIROBI,NAIROBI.

Mawih, K. A., Syed, A. J., & Salma, A. M. (2021). Are the Determinants of Credit Facilities of Islamic Banks different from Conventional Commercial Banks? An Omani Perspective. *JKAU: Islamic Econ* .

Naili, M., & Lahrichi, Y. (2022). Banks' non-performing loans, systematic determinants and specific factors: Recent evidence from the MENA region. *Journal Pre-proof, HELIYON* .

Peprah, W. K., Agyei, A., & Oteng, E. (2017). Ranking The 5C's Of Credit Analysis: Evidence From Ghana Banking Industry. *International Journal of Innovative Research and Advanced Studies (IJIRAS)* .

Sharma Poudel, R. P. (2012). The impact of credit risk management on financial performance of commercial banks in Nepal. *International Journal of Arts and Commerce,Vol 1, No. 5* .

ابو بكر الصديق قيداون. (2019). التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لادارة المخاطر في البنوك الجزائرية(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

أزهر بوعزيز، حسن بوعمرة، و وسام حسيني. (2022). أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية على البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018) . *مجلو الدراسات الاكاديمية* .

اسماعيل عصام. (2021). *مخاطر التركز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية*. أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

اسيا موساوي. (2016). أزمة القروض المصرفية المتعثرة (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

الاء زياد ابداح. (2020). أثر ادارة مخاطر الائتمان المصرفي على الاداء المالي في البنوك التجارية الاردنية (رسالة ماجستر). كلية الاعمال،قسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، جامعة الشرق الاوسط.

ثامر علي النويران. (2021). إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي. *مجلة اضافات اقتصادية* .

جمال كمال بعبع. (2018). دراسة تطبيقية على إدارة مخاطر الائتمان و العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد40،العدد 5* .

دريد كامل آل شبيب. (2012). *إدارة البنوك المعاصرة*. الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

رابح شيلق. (2020). أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.

سمية احمد ميلي. (2020). إنعكاسات إتفاقية بازل 2و3على إدارة المخاطر البنكية. *مجلة العلوم الإدارية والمالية* .

عادل هبال. (2012). اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجستر). كلية العلوم الاقتصاديـة والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جـامعة الجزائر 03.

عبد القادر تشيكو. (2008). مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها. *دراسات اقتصادية* .

عبد القادر موسى، و عبد الحميد مسعودي. (2020). الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في البنوك وفقا للمعايير الدولية "بازل 02 ". *مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية* .

عبد المالك مباني، و أمال فياش. (2018). ،، أنظمة وآليات إدارة المخاطر البنكية في الجزائر ،. *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale* .

عبد المعطي رضا ارشيد، و محفوظ احمد جودة. (1999). *ادراة الائتمان*. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

عصام مهدي عابدين. (2022). *موسوعة البنوك، الجزء الثاني*. القاهرة: دار محمود .

علي محمود خالد احمد. (2019). *فن ادارة المخاطر في البنوك وسوق المال*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

فارس فوضيل. (2013). *التقنيات البنكيةمحاضرات وتطبيقات،ج1، ط1*. الجزائر: مطبعة ألموساك رشيد.

فاطمة الزهراء زغاشو. (2014). اشكالية القروض المتعثرة(رسالة ماجستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة02.

فريد بولحبال. (2020). إدارة المخاطر ودورها في كبح وتخفيض مخاطر الائتمان البنكي في الجزائر. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي* .

مبارك بوعشبة. (2007). تسيير المخاطر البنكية . *مجلة العلوم الانسانية* .

محمد احمد حسن ضياء. (2021). اثر استهلاك الطاقة على النمو الاقتصادي في مصر:دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL. *مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق* .

محمد علي احمد شعبان. (2021). *موسوعة البنوك والائتمان السياسة الائتمانية للبنوك (1)*. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

محمد علي كاظم التميمي، حسن كريم حمزة الذبحاوي، و رسول رحمن الكرعاوي. (2017). قياس المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (210-2015). *مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية* .

مليكة بن علقمة. (2016). الطرق الحديثة لقياس وإدارة مخاطر القروض المصرفية. *مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات* .
مهند حنا نقولا عيسى. (2010). *ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية*. عمان،الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع .
نوال آيت سي معمر، و امحمد بزارية. (2020). الاتجاهات الحديثة للرقابة على الائتمان في إطار تحقيق السلامة المصرفية ومدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بها. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* .
نور الدين زعبيط، و عمار بوطكوك. (2017). الهندسة المالية وإستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر البنكية. *مجلة العلوم الإنسانية*